المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	23-07-2007	العـــدد :	14273
الصفحـات :	39	المسلسل :	328

السناني: الغرفة تهدف لمساندة جهود الدولة لتحقيق تنمية متوازنة وتعزيز قدرات القطاع الخاص

١٥فرعاً ومكتباً تغطي المحافظات.. و٣ فروع جديدة يجري تجهيزها حالياً

الغرفة أعدت دراسة ميدانية لتشخيص الواقع الاستثماري والاقتصادي في ثلاث محافظات وتوصيات عملية لتطويرها

الرياض - سالم كنعان السالم ومحمد العويد:

■ أكد عبدالملك بن فهد السناني المساعد التنفيذي لأمين عام غرفة الرياض أن الغرفة تبنت استراتيجية للتوسع والتمدد بفروعها في المحافظات بمنطقة الرياض لتلبية الحاجة الماسة إلى خدمات الغرفة بعد تزايد الاهتمام لدى رجال الأعمال بأهمية الدور والخدمات التي تؤديها الغرفة للقطاع الخاص، كما تتواكب الاستراتيجية وتعزز خطط الدولة الرامية لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة في المحافظات، وتسهم في تقوية القطاع الخاص هناك بهدف تعظيم دوره في الإسهام في تحقيق التنمية المتوازنة واستغلال الإمكانات والفرص الاستثمارية الكامنة في المجتمعات المحلية بالمحافظات. وأوضح السناني أن تبني غرفة الرياض لهذه الاستراتيجية يأتي كذلك استشعاراً منها لدورها في خدمة استراتيجية الدولة لتحقيق التنمية المتوازنة في المحافظات، وقال إنها في سبيل ذلك إنما تلبي كذلك اهتمامات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز. حفظه الله. الذي أعلن أكثر من مرة حرصه على تحقيق التنمية المتوازنة في كافة المناطق. وأضاف أنه بعد أن تزايدت دعوات رجال الأعمال أنفسهم في المحافظات للغرفة بفتح فروع لها لخدمة منشآتهم فقد تبنت خطة طموحة للتوسع في تجهيز وافتتاح منظومة من الفروع والمكاتب في المحافظات تغطي المحافظات البعيدة عن العاصمة الرياض التي تحتضن المقر الرئيسي للغرفة، وخصوصاً المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية، ولتنفذ شعاراً تبناه مجلس إدارة الغرفة والتزمت الأمانة العامة بتنفيذه، مفاده «أن تنتقل الغرفة بخدماتها إلى مشتركيها ومراجعيها حيث هم في مواقعهم، بدلاً من أن يتجشموا هم عناء السفر إلى الرياض لإنجاز معاملاتهم بالمقر الرئيسي للغرفة». وأوضح مساعد الأمين العام التنفيذي للغرفة أن الغرفة لا تحقق ربحاً من وراء افتتاح فروع ومكاتب جديدة في المحافظات، بل «إنها تأتي في الغالب استجابة كما سبق أن ذكر، لطلب رجال الأعمال أنفسهم» مؤكداً أن الغرفة تتحمل تكاليف تشغيل عالية لهذه الفروع والمكاتب، غير أن الغرفة لا تنظر إلى التكاليف والأعباء بقدر ما تنظر إلى المردود والمكاسب التي تحققها من خلال قيام الفروع بتلبية أهدافها في خدمة مجتمع الأعمال بالمحافظات والمساهمة في تطوير البيئة الاستثمارية المحلية هناك. وأضاف أن الغرفة تسعى كذلك من خلال هذه الفروع والمكاتب لتحسين بيئة العمل الاقتصادي التجاري والصناعي والاستثماري أمام القطاع الخاص، وتمكينه من التفاعل مع الفرص الاستثمارية المتاحة بالمجتمعات المحلية بالمحافظات، من أجل الارتقاء والنهوض بالواقع الاقتصادي والاستثماري هناك، إضافة إلى إتاحة فرص عمل مناسبة وحقيقية للمواطنين من أبناء المحافظات. وأشار إلى أن عدد الفروع والمكاتب التابعة للغرفة بداخل الرياض والمحافظات بلغ حتى الآن ١٥فرعاً ومكتباً، تضم فرع شمال الرياض (اليورومارشيه) وهو أحدث الفروع والذي تم افتتاحه في ٢٣/٦/٢٠٠٧م، وفرع الصناعية الأولى، فرع الصناعية الثانية، فرع وزارة التجارة والصناعة، فرع الهيئة العامة للاستثمار، فرع الشفا، وفرع النسيم وتلك تقع جميعها بمدينة الرياض، بالإضافة إلى فروع المحافظات في الدوادمي، شقراء، وادي الدواسر، ورماح، وأربعة مكاتب في ساجر، عفيف، نفي، والسليل، فيما يجري حالياً العمل في تجهيز ثلاثة فروع جديدة بالمزاحمية، والقويعية، وحوطة بني تميم. وأوضح أنه في سبيل تمكين فروع الغرفة من أداء مهامها في خدمة أهداف التنمية المتوازنة في المحافظات وتنشيط الحركة الاستثمارية والاقتصادية وتدعيم قدرات القطاع الخاص فقد قامت بإعداد دراسة ميدانية عهدت لإحدى مكاتب الدراسات الاقتصادية المتخصصة بإجرائها في ثلاث محافظات هي الدوادمي، شقراء، ووادي الدواسر، وقال إن الدراسة أثبتت امتلاك هذه المحافظات لفرص استثمارية مميزة وواسعة، يساهم استغلالها في تغيير وجه الحياة في هذه الحافظات، وبلوغ سياسة الدولة في تحقيق التنمية المتوازنة هناك.

عبدالملك بن فهد السناني

وأضاف السناني أن الدراسة خلصت إلى عدد من التوصيات الهامة أكدت حاجة المحافظات الثلاث إلى الاهتمام بدعم وتعظيم دور البنية الأساسية وخصوصاً مؤسسات التعليم والتدريب في مختلف المراحل والمستويات، والطرق والمستشفيات والاتصالات والكهرباء، وغيرها من أجل تحقيق التنمية المتوازنة، كما أكدت توفر فرص حقيقية وواعدة للاستثمار في قطاعات عديدة صناعية وزراعية وتجارية وخدمية وسياحية، لكن الدراسة سجلت وجود بعض العقبات التي تقف في طريق المستثمرين الراغبين في استثمار هذه الفرص أبرزها عدم توفر التمويل الكافي نظراً لأن أغلب المستثمرين هم من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة أو المتوسطة. وطالبت الدراسة - وفق السناني - بحشد جهود فروع الغرفة لتشجيع مؤسسات التمويل المختلفة مثل صندوق التنمية الصناعية، بنك التسليف السعودي، البنك الزراعي، المصارف التجارية، إضافة لجهات الإقراض الرسمية، على تمويل الفرص الاستثمارية ورفع القدرات التمويلية لمنشآت القطاع الخاص بالمحافظات، وكذلك العمل على تشجيع جذب واستقطاب المستثمرين من خارج المحافظات الذين لم يظهروا اهتماماً بالمشاركة في الاستثمار بالمحافظات.

وأوضح أن الفروع تعبئ الجهود للاستفادة من الموارد والإمكانات الطبيعية المتوافرة لدى كل

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 23-07-2007 العـــدد : 14273
الصفحـات : 39 المسلسل : 328

محافظة ودراسة مشاريع محددة وتقوم بدراسة أولية لجدواها ومن ثم تطرحها على القطاع الخاص بالمحافظة، مع استقطاب مستثمرين من خارج المحافظة للمساهمة في تنفيذ هذه المشاريع في حال تطلب الاستثمار خبرات أو أموالا غير متوفرة للقطاع الخاص بالمحافظة، للإسهام في تحقيق التطوير الاقتصادي بالمحافظات . وقال السناني إنه في حال نجاح الجهود في تنشيط الاستثمارات في المحافظات، فإن ذلك يسهم في إحداث نقلة تطويرية وتحديثية هناك وتوطين النهضة والتطور، مما يحول هذه المحافظات إلى مناطق جذب وليس مناطق طرد، ومن ثم نسهم في تعزيز جهود الدولة الرامية إلى الحد من ظاهرة هجرة الشباب إلى الرياض والمدن الكبرى. وأضاف أن الفروع تعمل كذلك على تشخيص المشكلات التي يعاني منها القطاع الخاص في المحافظة والتي قد تتسبب في إعاقة دوره وإسهامه الفاعل في جهود التنمية الاقتصادية، ثم يبلور هذه المشكلات ويقوم بنقلها إلى الجهات الحكومية المختصة بهدف العمل على تذليلها، وقال إن جهود الفروع تلقى بشكل عام تجاوباً طيباً من قبل الجهات والدوائر الحكومية التي تحرص على تسوية المشكلات التي يعاني القطاع الخاص في المحافظة.

لكنه لفت إلى أن بعض المعوقات قد يحتاج إلى وقت، وخصوصاً تلك التي تتطلب تغييرات وتعديلات في الأنظمة، حيث أن ذلك يستلزم دورة طويلة من الإجراءات قبل أن تأخذ طريقها إلى التعديل أو التغيير، إضافة إلى ضرورة مراعاة أن يتمشى ذلك التعديل مع مصالح المجتمع . وأضاف أن الفروع تسعى كذلك بعد أن لاحظت وجود مشكلة أخرى تواجه منشآت القطاع الخاص في المحافظات تتمثل في ضعف قدراتها التسويقية بصورة عامة وصعوبة وصول منتجاتها إلى الأسواق الأخرى خارج مواقعها الأساسية بالمحافظات الثلاث، إلى العمل على الاستفادة من تجارب الغرفة الأم في تسويق الفرص الاستثمارية وكذلك العمل على رفع القدرات التسويقية لهذه المنشآت من خلال تنظيم برامج التدريب المتطورة في هذا المجال.